

تطور سوق العمل والتشغيل وآفاقه المستقبلية في سورية

STRENGTHENING THE CAPACITY TO ANALYSE CENSUS AND SURVEY
DATA IN SYRIA Seminar Damascus, 29 January 2007



ندوة مشروع تعزيز قدرات تحليل بيانات المسوح والتعدادات
المكتب المركزي للإحصاء سورية، دمشق , 2007/1/29



- القوة العاملة هي العامل الحاسم في تطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
- سوق العمل وسيلة يتلاقى عندها عرض القوة العاملة والطلب عليها.
- وكثيراً ما يكون هناك خلل بين العرض والطلب.
- هناك عدد من العوامل تؤثر في التشغيل وتؤثر على كفاءة القوة العاملة.
- الغاية من الدراسة:

1- إلقاء الضوء على القوة العاملة السورية والتطورات عليها خلال الفترة 1994- 2004 ،

2- دراسة واقع سوق العمل وتطوراتها خلال الفترة المذكورة.

3- إلقاء نظرة على مستقبل القوة العاملة وسوق العمل.

- وسنستعين على ذلك ببيانات تعدادي 1994 و 2004 وعدد من المسوح السكانية.

أولاً: تطور الواقع السكاني في سورية

1- حجم السكان

عدد السكان وتوزيعهم حسب الجنس، وفقاً لتعدادي 1994، 2004 (بالألف)

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1994	7049	6733	13782
2004	9090	8703	17793

- بلغت الزيادة السنوية في المتوسط حوالي 400 ألف نسمة.
- ويتوزع السكان عام 2004 بحسب الجنس بنسبة 51.1% للذكور و 48.9% للإناث.
- تغيرت نسبة السكان الحضر من 49.8% عام 1994 إلى حوالي 53.5 عام 2004.

الكثافة السكانية في كم2 للعامين 1994، 2004

الكثافة (نسمة / كم2)	السنة
74	1994
96	2004

2 - معدل النمو السنوي للسكان

معدلات النمو السكاني خلال الفترتين 1981 – 1994، 1994 – 2004

معدل النمو السنوي %	الفترة الزمنية
3.3	1981 – 1994
2.58	1994 – 2004

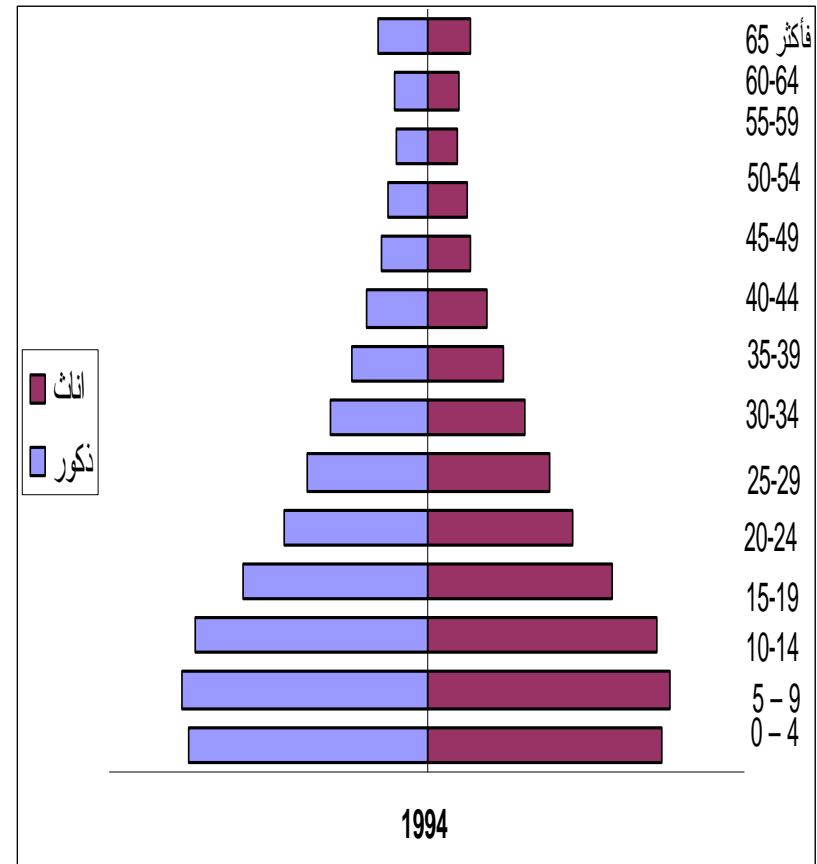
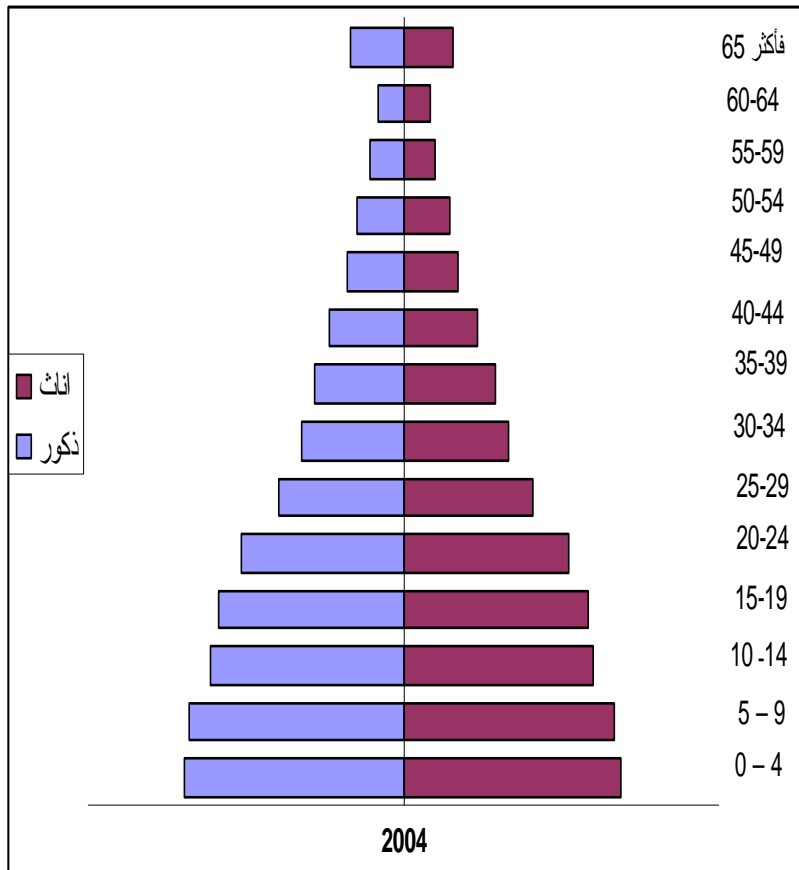
- وبلغ هذا المعدل 2.45% للفترة 2000 – 2005.
- ولقد أدى انخفاض معدل النمو إلى زيادة عدد السنوات التي يتضاعف فيها حجم السكان من 21 سنة عام 1994 إلى 28 سنة عام 2004 .

3- التركيب العمري للسكان

التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن والجنس في عامي 1994، 2004

2004	1994	الفئة العمرية
39.5	44.8	0 - 15
57.2	52.4	16 - 65
3.3	2.8	أكثر من 65

الهرم السكاني عامي 1994 و 2004



4- التركيب التعليمي للسكان

التوزيع النسبي للسكان 15 سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية و الجنس عامي 1994، 2004

2004			1994			الحالة التعليمية
مجموع	إنث	ذكور	مجموع	إنث	ذكور	
19.0	26.1	12.1	27.5	39.9	15.5	أمي
30.6	28.4	32.8	21.8	18.2	25.2	ملم
18.6	16.7	20.4	21.6	18.5	24.6	ابتدائية
14.0	13.0	14.9	13.8	11.8	15.7	اعدادية
9.6	8.7	10.4	8.6	6.6	10.6	ثانوية
4.4	4.5	4.4	3.5	3.4	3.7	معهد متوسط
3.8	2.6	5.0	3.2	1.6	4.7	جامعة فأكثر
100	100	100	100	100	100	المجموع

5- التوزيع الجغرافي للسكان

توزيع السكان على المحافظات والريف والحضر عامي 1994، 2004 (بالآلوف)

عام 2004			عام 1994			المحافظات
مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	
1552	—	1552	1394	—	1394	دمشق
2259	809	1450	1646	841	805	ريف دمشق
4037	1474	2563	2975	1155	1820	حلب
1534	716	818	1217	552	665	حمص
1391	875	516	1098	730	368	حماء
879	430	449	747	381	366	اللاذقية
1015	576	439	712	511	201	دير الزور
1264	907	357	906	674	232	ادلب
1134	733	401	1023	691	332	الحسكة
795	497	298	553	328	225	الرقبة
314	218	96	269	192	77	السويداء
839	454	385	606	380	226	درعا
713	511	202	857	434	153	طرطوس
67	67	—	49	49	—	القنيطرة
17793	8267	9526	13782	6918	6864	المجموع

ثانياً: بعض جوانب التشغيل

1- القطاع غير المنظم وخصائص المشتغلين فيه

- يشكل القطاع غير المنظم جزءاً هاماً من الاقتصاد السوري،
- ويلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص العمل وتحقيق الدخل للأفراد،
- كانت نسبة العاملين فيه في الفترة 1994 - 2005 حوالي 35% في معظم السنوات.
- وفي الواقع فإن هذا القطاع يشكل تحدياً كبيراً وحقيقياً لأصحاب القرار فيما يتعلق ب:
 - تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية والقانونية للأفراد العاملين فيه.
 - زيادة الإنتاجية في أنشطة هذا القطاع.
 - تنمية المهارات والتدريب.
 - تنظيم المنتجين والعاملين.
 - عمالة النساء والأطفال.
- توافر بيانات إحصائية عن العمالة والإنتاج في القطاع.

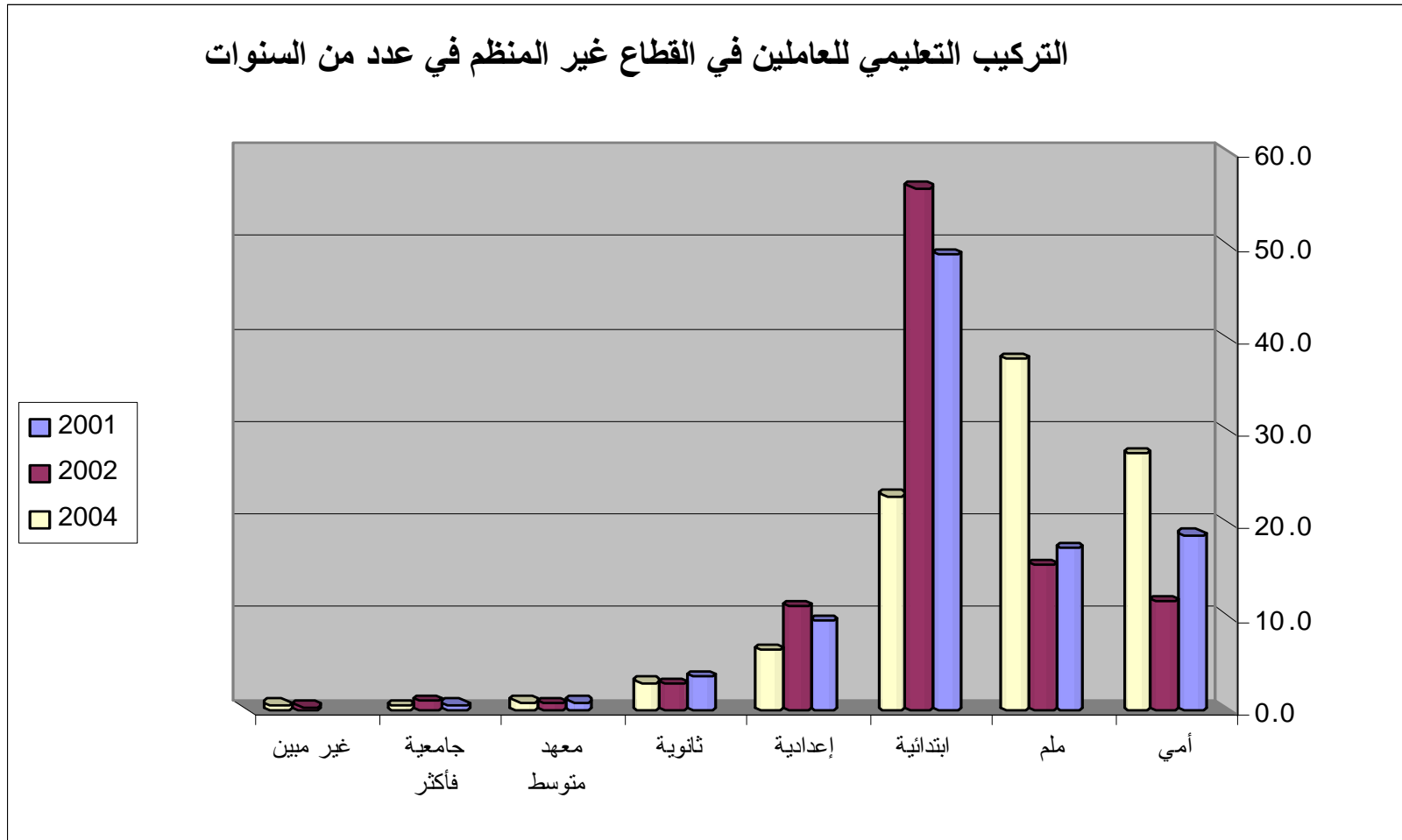
التركيب العمري للعاملين في القطاع غير المنظم في عدد من السنوات

2004	2002	2001	الفئات العمرية
23.0	15.9	16.8	15-19
23.0	19.2	15.7	20-24
15.1	15.3	14.1	25-29
9.9	12.5	11.2	30-34
7.0	11.4	10.2	35-39
5.3	8.5	7.7	40-44
4.0	5.6	6.3	45-49
4.0	4.8	5.7	50-54
2.8	2.6	3.3	55-59
2.4	2.1	3.9	60-64
3.5	2.1	5.1	65+
100	100	100	المجموع

التركيب التعليمي للعاملين في القطاع غير المنظم في عدد من السنوات

2004	2002	2001	الحالة التعليمية
27.6	11.7	18.9	أمي
37.8	15.7	17.4	ملم
23.1	56.3	49.0	ابتدائية
6.5	11.2	9.6	إعدادية
3.0	2.9	3.6	ثانوية
0.9	0.8	0.9	معهد متوسط
0.5	1.0	0.6	جامعية فأكثر
0.6	0.4		غير مبين
100	100	100	المجموع

التركيب التعليمي للعاملين في القطاع غير المنظم في عدد من السنوات



التوزع النسبي للعاملين في القطاع غير المنظم على قطاعات الإنتاج في عدد من السنوات

2004	2002	2001	
69.6	29.1	50.7	الزراعة والغابات والصيد
0.1	0.3		صيد الأسماك
0.2	0.3	0.0	التعدين واستغلال المحاجر
5.2	2.5	3.7	الصناعات التحويلية
11.8	41.9	24.8	البناء والتشييد
5.5	7.6	7.9	تجارة الجملة والتجزئة
0.2			الفنادق والمطاعم
2.0	14.8	9.6	النقل والتخزين والاتصالات
0.3	0.4	0.7	الوساطة العقارية والإيجارات
0.7	0.1	0.3	الإدارة العامة والدفاع
0.2	0.1	0.1	التعليم
0.1			الصحة والعمل الاجتماعي
0.5	2.9	2.2	الخدمات الاجتماعية
0.2			الخدمات المنزلية
3.4			غير مبيّن
100	100	100	المجموع

- يشكل العاملون بأجر النسبة الأكبر بين العاملين في هذا القطاع.
- يليهم العاملون لحسابهم.
- يعمل في القطاع أكثر من 90% من أصحاب العمل أو من الذين يعملون لحسابهم أو من العاملين بدون أجر.
- ومعظم هؤلاء يعملون في قطاع الزراعة وقطاع البناء والتشييد.

2- العاملون بدون أجر

- تتركز العمالة بدون أجر في العمل لدى الأسرة وفي القطاع غير المنظم. أكثر من 15% من العاملين في القطاع العائلي يعملون بدون أجر.
- وترتفع النسبة وسط الإناث إلى ما يتجاوز 40%، وإلى ما يزيد على 70% أحياناً.
- وتتركز هذه العمالة في قطاع الزراعة وقطاع تجارة الجملة والتجزئة ثم قطاع البناء والتشييد فقطاع الصناعات التحويلية.
- وتتصف بأنها عمالة فتيّة: أكثر من 50% منها أفراد دون سن 25.
- وتتصف بانخفاض مستواها التعليمي: 88% من هذه العمالة هم من حملة شهادة ابتدائية فما دون. وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 90% وسط الإناث.
- وتتوزع هذه العمالة بين العازبين والمتزوجين والأبناء والبنات والزوجات.

3- العمل وتمكين المرأة

- مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي منخفضة، وتقتصر على أنشطة محددة ومهن معينة.
- يلاحظ أن معظم العاملات يعملن في قطاع الزراعة (60% من مجمل العاملات قبل عام 2000). ويأتي ذلك قطاع التعليم وقطاع الإدارة العامة.
- ارتفع معدل إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي من 12.5% عام 1994 إلى ما يقرب من 16% عام 2004.
- وانخفضت نسبة العاملات في المهن الزراعية عام 2004 إلى ما دون 30% لصالح المهن في الاختصاصات الفنية والمهنية.
- ويلاحظ انخفاض نسبة المشتغلات بدون أجر وارتفاع نسبة صاحبات الأعمال والعاملات لحسابهن.
- أما المستوى التعليمي للعماله الأنثوية فقد أصبح أفضل بعد أن انخفضت نسبة حاملات الشهادة الابتدائية فما دون من 65% إلى حوالي 62%.

4- ظاهرة ممارسة أكثر من عمل

- هناك حوالي 10% من العمالة السورية تقوم بأعمال إضافية إلى جانب الأعمال الرئيسية.
- ونلاحظ أن نسبة من يقومون بعمل ثانوي لدى أصحاب الرواتب والأجور مرتفعة. أكثر من نصف من لديهم عمل إضافي عام 2002 هم ممن يتقاضون 600 ل. س فأكثر في الشهر.
- 70% من الذين يمارسون أكثر من عمل هم من المهنيين والفنيين وعمال الإنتاج.
- وتنتشر هذه الظاهرة وسط الذكور بنسب أعلى منها لدى الإناث.
- وبالرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ على مستوى الرواتب والأجور، فإن ظاهرة العمل الثانوي لم تتناقص.

5- العمالة الناقصة (الدوام الكلي والجزئي)

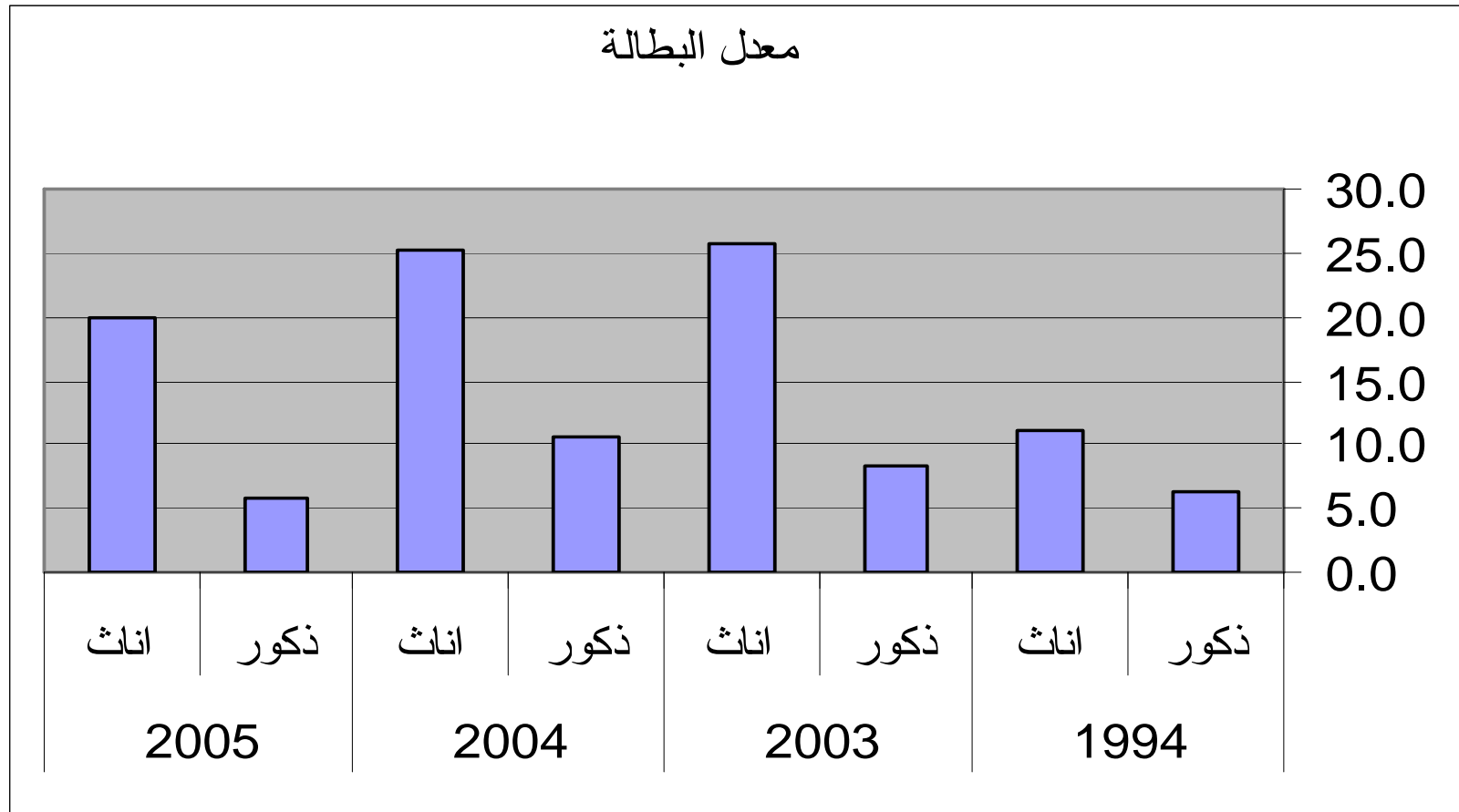
- يتراوح عدد ساعات العمل المقرر في القطاع العام بين 37.5 و 40 ساعة أسبوعياً.
- متوسط عدد ساعات العمل الفعلي هو حالياً 42 ساعة،
- في دراسة البطالة عام 2003 اعتبرنا من يعمل دون 35 ساعة ضمن العمالة الناقصة الظاهرة.
- هناك حوالي 19% من العاملين يعملون دون 35 ساعة أسبوعياً. وتصل هذه النسبة إلى 38% وسط العاملين في المهن الزراعية.
- أما بين الإداريين والكتبة فتتخفف هذه النسبة إلى أقل من 3% .
- ويقوم البعض بأعمال تتصف بالموقتة والموسمية والمتقطعة. وتصل نسب هؤلاء عام 2004 على التوالي إلى 8.4% و 13.4% و 26% من مجموع العاملين.
- ويتركز هؤلاء في قطاع البناء والتشييد وقطاع الزراعة.

ثالثًا: اتجاهات البطالة وبنية المتعطلين عن العمل

عدد المتعطلين حسب الجنس ومعدل البطالة خلال عدد من السنوات

2005			2004			2003			1994			
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
407	157	250	607	176	431	551	216	335	247	49	198	متعطلون
8.0	19.9	5.8	12.3	25.1	10.7	10.8	25.7	8.2	8.2	11.0	6.4	معدل البطالة

معدل البطالة



التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل 15 سنة فأكثر حسب الفئات العمرية

2005	2004	2003	1994	الفئات العمرية
17.8	19.4	12.2	15.1	19-15
32.3	28.2	27.5	19.8	24-20
19.3	18.1	20.8	13.9	29-25
10.0	11.7	14.0	9.2	34-30
6.9	8.2	10.3	6.1	39-35
3.9	5.0	6.8	4.9	44-40
2.5	3.5	3.4	4.9	49-45
2.8	2.4	2.1	4.8	54-50
1.4	1.7	1.5	4.8	59-55
2.3	0.9	0.8	6.1	64-60
0.8	0.9	0.6	10.4	فأكثر 65
100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

معدل البطالة في عدد من المواسم (%)

الشهر والسنة	معدل البطالة	معدل النشاط الخام
أيلول 2004	12.3	27.6
نشرين ثان 2005	8.0	27.7
آذار 2006	9.7	28.1
حزيران 2006	8.6	28.8

رابعاً: تحديات التشغيل

1- اختلال التوازن بين حجم العرض من قوة العمل وحجم الطلب عليها:

- أدى ارتفاع معدل النمو السكاني وتغير التركيب العمري للسكان إلى دخول حجوم كبيرة ومتزايدة من السكان إلى سوق العمل سنوياً،
- في الوقت الذي لم تكن فيه إمكانيات هذه السوق قادرة على تشغيل تلك الأعداد المتدفقة.
- أدى ذلك إلى اختلال التوازن بين العرض من قوة العمل والطلب عليها، وارتفاع معدل البطالة.
- وبينما ازدادت أعداد المشتغلين فعلاً بمعدل نمو سنوي بلغ 4.1% سنوياً خلال الفترة 1994 – 2004، فإن أعداد المتعطلين عن العمل تسارعت بمعدل نمو سنوي 10.9% .
- وازداد معدل البطالة من 6.9% عام 1994 إلى 12.3% عام 2004.

نسبة المنشآت التي فقدت عمالاً أو وظفت عمالاً خلال السنة السابقة للمسح ونسبة العمال الذين تركوا العمل أو وظفوا فيها حسب حجم المنشأة عام 2005 (%)

منشآت وظفت عمالاً		منشآت فقدت عمالاً		حجم المنشأة
عمال (%)	منشآت (%)	عمال (%)	منشآت (%)	
4.9	7.9	7.9	10.4	4-1
5.2	16.8	6.4	17.6	9-5
5.3	29.0	6.2	29.8	50-10
6.9	56.0	6.0	55.7	51 عامل فأكثر
6.3	19.7	6.2	21.1	المجموع %
4755	645	4680	692	المجموع (عدد)

2- تباطؤ النمو الاقتصادي وتدني حجم الاستثمارات وضعف البنية الاقتصادية:

- كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة منخفضاً: 3% خلال الفترة 1995-2000 و 3.5% خلال الفترة 2000 – 2004.
- ازداد متوسط معدل النمو السنوي لمجمل التكوين الرأسمالي من 1.53% إلى 11.5%.
- ازداد متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الاستهلاك من 2.34% إلى 4.9%.
- تراجع معدل النمو السنوي لأعداد العاملين في القطاع العام في المتوسط من 3.2% خلال الفترة 1995 – 1999 إلى 2.7% خلال الفترة 1999 – 2004.
- ولا تزال القطاعات التقليدية تسيطر على الاقتصاد الوطني. ويتركز القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي في قطاعات نمطية كالزراعة والصناعات التحويلية الخفيفة.
- في عام 2005 كان 66% من منشآت الاقتصاد الوطني يقل عدد العاملين في كل منها عن 10 عمال.

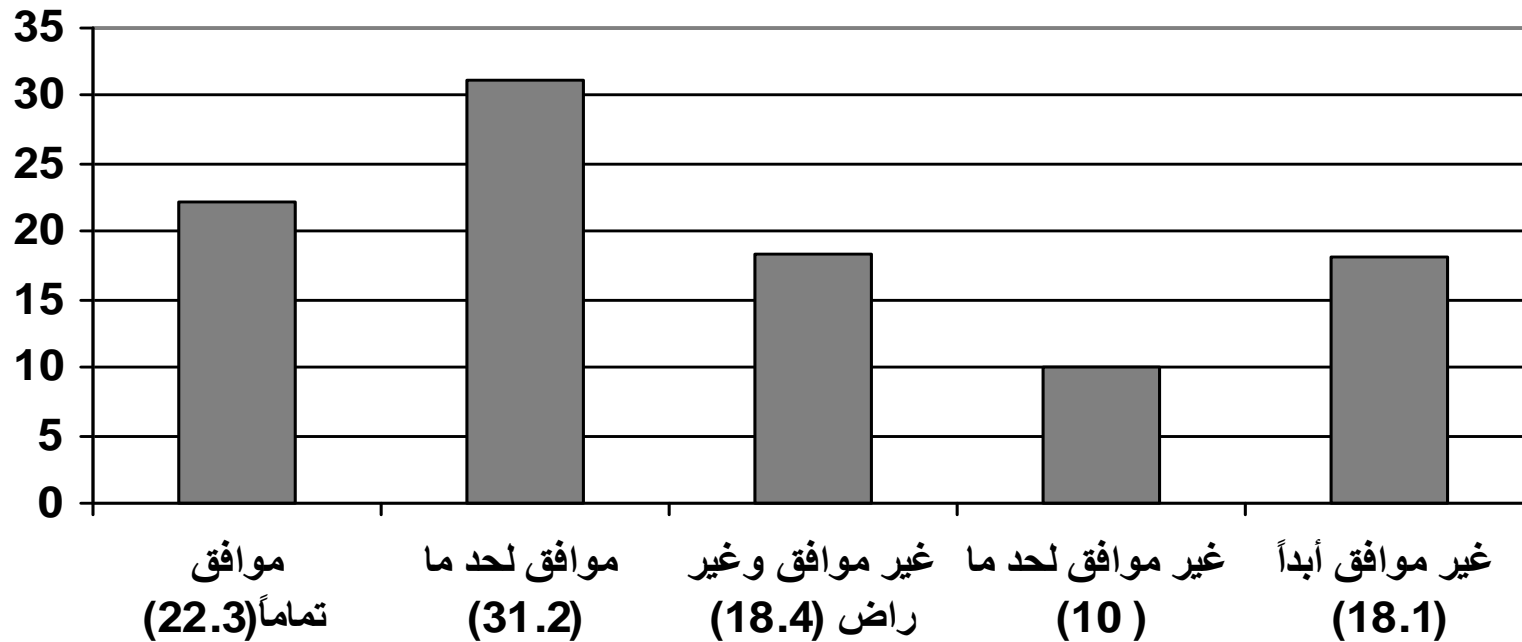
3- ضعف التركيبة التعليمية لقوة العمل:

التركيب التعليمي لقوة العمل حسب الجنس لعامي 1994 و 2004

الحالة التعليمية	2004			1994		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
أمي	11.8	14.0	11.3	16.4	19.6	16.0
يقرأ ويكتب	31.9	18.7	34.4	26.3	12.1	28.2
ابتدائية	21.9	13.4	23.5	24.8	14.5	26.2
إعدادية	11.2	9.0	11.6	11.4	9.9	11.7
ثانوية	8.9	12.4	8.8	10.8	22.6	9.2
معهد متوسط	7.5	21.4	5.0	4.1	11.8	3.0
جامعية فأكثر	6.3	10.5	5.5	6.0	9.3	5.5
غير معين	0.5	0.6	0.4	0.2	0.2	0.2
المجموع	100	100	100	100	100	100

4- عدم ملاءمة نوعية مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات سوق العمل:

التركيب النسبي للمنشآت من حيث الموافقة على أن النظام التعليمي يزود الخريجين بالمهارات والمعرفة اللازمة للعمل في المنشأة عام 2005



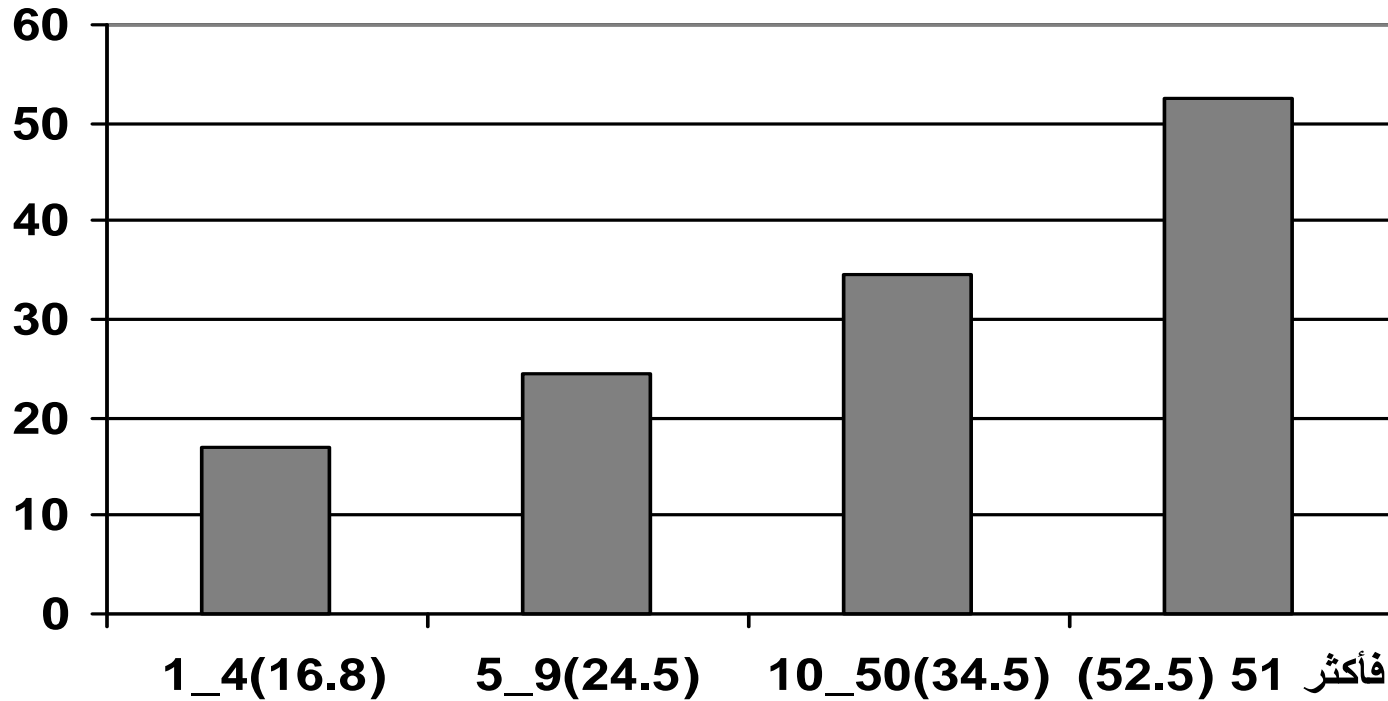
- 66.5% من المنشآت العاملة في مجال الإنتاج ترى عدم فائدة تشغيل الخريجين من المدارس الثانوية المهنية والمعاهد المتوسطة الفنية في الإنتاج للأسباب الآتية:
 - 60.6% عدم ملاءمة التعليم المهني لعمليات الإنتاج.
 - 26.1% التعليم المهني ليس عملياً بشكل كافٍ.
 - 3.1% المناهج المتبعة في التعليم المهني قديمة جداً.
 - 13.8% المنشأة غير مضطرة لأي حالة تعليمية.
- هناك عشرات المدارس ومراكز التدريب المهني تابعة للقطاع الخاص. في القطاع الحكومي:
 - ارتفع عددها من 146 إلى 174 مدرسة ومركز تدريب بين عامي 2000 - 2005، أي بزيادة قدرها 4.8% في المتوسط سنوياً.
 - بلغ متوسط عدد المسجلين فيها والمتخرجين منها 37.5 و 17.5 ألف طالب سنوياً على التوالي.
 - تعاني مدارس ومراكز التدريب المهني من مجموعة من المشكلات ولاسيما محدودية إمكانياتها.
- لم تتجاوز نسبة المنشآت الإنتاجية التي تتعاون مع المدارس الثانوية المهنية والمعاهد المتوسطة الفنية 6.2% عام 2005.

5 – التغييرات المستمرة في التركيب الهيكلي للطلب على قوة العمل:

- قام 8.6% فقط من مجموع المنشآت بتنظيم دورات تدريبية للمشتغلين فيها خلال السنة الأخيرة، بهدف رفع مستوى أدائهم وتطوير وتحديث مهاراتهم.
 - أبدى 9.7% من المنشآت نيتها بتخصيص موارد مالية لتدريب العاملين فيها في السنة القادمة.
- نسبة منشآت الصناعات التحويلية حسب نوع التجهيزات والمعدات المستخدمة في الإنتاج الرئيسي وحجم المنشأة عام 2005 (%)

حجم المنشأة	عدد المنشآت	يدوية	ميكانيكية	أوتوماتيكية	غير مبين	المجموع (%)
4 – 1	488	25.8	67.8	5.9	0.4	100
9 – 5	428	17.8	74.8	7.7	0.5	100
50 – 10	374	14.2	69.8	16.0	–	100
51 فأكثر	200	5.0	69.0	26.0	–	100
المجموع	1490	17.8	70.3	11.7	0.3	100

نسبة منشآت الصناعات التحويلية التي لديها خطط جاهزة للاستثمار في الآلات من أجل الإنتاج
في السنة القادمة حسب حجم المنشأة عام 2005



6- تدني مستوى الأجور وعدم تناسبها مع تكاليف المعيشة:

- انخفضت نسبة العاملين بأجر الذين يتقاضون أقل من 6 آلاف ل.س شهرياً من 48.5% إلى 33.5% بين عامي 2002 و 2005،
- ومع هذا ظل الدخل لا يكفي لتوفير مستوى معيشة لائق لأفراد الأسرة البالغ عددهم في المتوسط 5.5 شخصاً عام 2004، خاصة وأن المشتغل الواحد يعيل في المتوسط 2.6 فرداً إضافة إلى نفسه.
- ظلت دخول كثير من الأفراد لا تزيد عن خط الفقر الأدنى البالغ 1458 ل.س للفرد الواحد شهرياً، والذي بلغت نسبة الفقراء بموجبه في المجتمع 11.4% حسب نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة عام 2004.

خامساً: الآفاق المستقبلية لقوة العمل

1- النمو السكاني وإسقاطات قوة العمل:

- معدلات النمو المستخلصة لقوة العمل تزيد عن معدلات النمو السكاني. ويعود هذا لسببين:
 - تزايد نسبة القوة البشرية، وستصل هذه النسبة إلى ما يزيد عن 65% عام 2025.
 - ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل، من حوالي 15.5% عام 2005 إلى 25% في عام 2025.
- تركز استراتيجية التنمية البشرية للسنوات القادمة على زيادة الاستثمار في الموارد البشرية، ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم وتخفيض نسب التسرب. وكل هذا سيعمل على تحسين التركيبة التعليمية لهؤلاء الداخلين إلى سوق العمل

الزيادة في حجم القوى العاملة حسب الفروض الأربعة (بالألف)

الفترة	الفرض العالي	الفرض المتوسط	الفرض المنخفض	فرض الاستمرار
2010-2006	1085	1086	1085	1078
1015-2011	1104	1115	1104	1090
2020-2016	1201	1199	1174	1200
2025-2021	1271	1275	1227	1353

2- الاتجاهات المستقبلية لقوة العمل حسب الجنس:

- يعود الارتفاع في معدل النشاط الخام لسببين رئيسيين. أولهما ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وثانيهما ارتفاع المستوى التعليمي للسكان.

إسقاط عدد القوة العاملة بحسب الجنس في عدد من السنوات القادمة

معدل النشاط الخام %		مجموع	إناث		ذكور		السنة
إناث	ذكور		%	عدد	%	عدد	
8.9	45.9	5077	15.5	788.2	84.5	4288	2005
10.7	48.4	6163	17.5	1078.4	82.5	5084	2010
12.7	49.6	7278	19.7	1433.8	80	5844	2015
14.8	49.9	8477	22.2	1882	77.8	6595	2020
17.3	50.0	9752	25.0	2438	75.0	7314	2025
		%3.3		%5.8		%2.7	متوسط معدل النمو السنوي

3- الاتجاهات المستقبلية لقوة العمل حسب الحالة التعليمية:

- من المتوقع أن يحدث تغير ملحوظ في التركيبة التعليمية للداخلين إلى سوق العمل باتجاه انخفاض حملة ما دون التعليم الأساسي.
- نتوقع ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم وخاصة في المراحل التعليمية ما بعد التعليم الأساسي وانخفاض نسب التسرب في التعليم الأساسي.
- ويأتي ذلك نتيجة الاتجاه نحو تطبيق قانون إلزامية التعليم حتى نهاية التعليم الأساسي ورفع معدل الالتحاق في التعليم الأساسي من حوالي 70% عام 2005 إلى ما يزيد عن 95% عام 2025.

التركيب التعليمي للداخلين مجدداً إلى سوق العمل عام 2025

الحالة التعليمية	ذكور	إناث
أمي	6.7	4.7
ملم	6.0	3.3
ابتدائية	27.3	15.3
تعليم أساسي	23.6	20.4
ثانوية	17.7	13.4
معاهد	4.6	12.6
جامعة فما فوق	3.7	5.3
المجموع	100	100

4- الاستراتيجيات المقترحة في مجال قوة العمل:

أ- تأمين فرص عمل جديدة من خلال:

- تخفيض معدل البطالة من 12.5% عام 2005 إلى 5% عام 2025.

- تفعيل الاستثمار الخاص وخاصة في الأنشطة التي تعتمد على الكثافة في قوة العمل.

ب- رفع قدرات القائمين على رأس العمل عن طريق التدريب المستمر والتدريب كما يلي:

- رفع نسبة المتدربين في منشآت القطاع العام من قوة العمل من 25% عام 2005 إلى 95% عام 2025.

- رفع نسبة المتدربين في القطاع الخاص المنظم إلى حوالي 75% .

- وضع خطط للتدريب في كل قطاع وفي كل مؤسسة إدارية وإنتاجية.

- إقامة مركز وطني لتدريب المدربين والمدرسين في التعليم والتدريب المهني، وإجراء البحوث والدراسات في مجال التدريب المهني والتشغيل.

ج- رفع مستوى الخريج في التعليم دون الجامعي والحد من الأمية:

- تطبيق سياسة التعليم الإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي تطبيقًا دقيقًا.
- التوسع بتطبيق خطة التعليم المهني وخاصة في مجال التلمذة الصناعية والتعليم المزدوج.
- التركيز على نوعية التعليم.
- الاستمرار في تحديث المناهج وأساليب التدريس والكتب المدرسية.
- تفعيل دور التدريب المستمر للمعلمين والمدرسين.
- إدخال التربية المهنية في التعليم الأساسي.
- الاهتمام بالمعلمين ورفع مستواهم المعاشي.
- تصميم وإنتاج المواد التدريبية للتعلم الذاتي.
- استكمال تزويد المدارس بالتجهيزات التربوية.
- العمل على تطوير شبكة حواسيب تربوية، مركزية وقطرية.

- د- تطوير التعليم الجامعي كما يلي:
- تطوير مستوى التعليم الجامعي كماً ونوعاً.
 - التركيز على البحث العلمي وتأمين مستلزماته وأدواته.
 - تعزيز قدرات كوادر التعليم العالي من المدرسين والباحثين والفنيين.
 - تشجيع دخول القطاع الخاص في التعليم الجامعي والمعاهد المتوسطة.
 - تطوير نظم التعليم والتدريس والامتحانات والكتب الجامعية والقبول الجامعي.
 - إحداث مؤسسات تعليمية بالتعاون مع الجامعات والشركات الأجنبية والقطاع الخاص العربي والمحلي والدولي.
 - التطوير والتحديث الإداري، وتعميق استخدام تقانة المعلومات.
 - إنشاء مراكز التميز العلمي والبحثي.
 - تفعيل التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي العربية والدولية.